

الهندسة المالية بين الواقع التقليدي والبديل الإسلامي

أ. بلبال حسناوي

استاذ مساعد بجامعة سطيف 1

Email: sofianebelbel88@gmail.com

أ. بوشارب ناصر

استاذ مساعد بجامعة سطيف 1

Email: nacir007@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية، مع تحديد مختلف أهدافهما وأهميتهما بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية وكل ما يتعلق بهما من ناحية الفروقات، وتبيان دور الهندسة المالية الإسلامية في تقديم منتجات مالية وفق ما تمليه مبادئ الشريعة الإسلامية، ومدى مساهمتها في تجنب المخاطر الناتجة عن استخدام المنتجات المالية التقليدية، بالإضافة إلى تحديد مختلف المزايا التي توفرها الهندسة المالية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، الهندسة المالية الإسلامية، المشتقات المالية، التصكيك الإسلامي.

Résumé :

Le but de cette communication est de mettre en évidence les concepts les plus importants liés à l'ingénierie financière traditionnelle et l'ingénierie financière islamique, en précisant leurs différents objectifs et leurs importances pour les banques et les institutions financières, et tout ce qui touche à eux en termes de différences, et d'identifier le rôle de l'ingénierie financière islamique en offrant des produits financiers selon les principes du doctrine islamique, et sa contribution pour éviter les risques engendrés par l'utilisation des produits financiers traditionnelle, ainsi que d'identifier les différents avantages

offerts par l'ingénierie financière islamique en comparaison avec l'ingénierie financière traditionnelle.

Les mots clés : Ingénierie financière, Ingénierie financière islamique, Produit dérivé financier, titrisation islamique.

المقدمة:

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، والبيئة الديناميكية في المجال المصرفي والمالي، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والحركة التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة، برزت جملة من الابتكارات والإبداعات المالية التي مست العديد من المنتجات المالية والمصرفية، والتي من أبرزها الهندسة المالية.

إلا أن التغيرات الاقتصادية والأزمات التي شهدها العالم مؤخراً أدت بالفقهاء الماليين والمستثمرين إلى التفكير في منهج بديل للهندسة المالية بمفهومها التقليدي، يحول دون الوقوع في مثل هذه الأزمات مرة أخرى، ولعل أفضل بديل لذلك يتمثل في الهندسة المالية في ظل ضوابط الشريعة الإسلامية (الهندسة المالية الإسلامية).

وعليه تتمثل الإشكالية التي سنحاول معالجتها كالآتي: ما المقصود بالهندسة المالية؟ وهل تعتبر الهندسة المالية الإسلامية كبديل متميز للهندسة المالية التقليدية؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري للهندسة المالية.
- المحور الثاني: ماهية الهندسة المالية الإسلامية.
- المحور الثالث: مداخل ومزايا الهندسة المالية الإسلامية مقارنة بالهندسة المالية التقليدية.

أهداف البحث:

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية.
- إبراز أهم مزايا الهندسة المالية الإسلامية مقارنة بالهندسة المالية التقليدية.

المحور الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

إن ظهور الهندسة المالية في عالم الاقتصاد والمال في الآونة الأخيرة، أدى إلى بروز مجالات متعددة من الابتكارات التي ساهمت في توفير أدوات ومنتجات مالية جديدة، وللهندسة المالية القدرة على تخفيض تكاليف النشاطات القائمة والتقليل من مخاطرها، وسنتطرق في هذا المحور إلى كل من نشأة ومفهوم الهندسة المالية، أهمية وأهداف الهندسة المالية وفي الأخير سنسلط الضوء على أهم منتجات هذه الأخيرة.

أولاً- نشأة الهندسة المالية

في منتصف القرن الماضي عرفت الأسواق المالية العالمية العديد من التطورات في مجال المنتجات والابتكارات المالية، والتي تعتبر ركيزة أساسية لعملية إدارة المخاطر، ما يضمن لمؤسسات الأعمال بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة رسم استراتيجياتها بشكل سليم من أجل تحقيق مختلف الأهداف المسطرة بأعلى كفاءة ممكنة.

تجدر الإشارة إلى أن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الهندسة المالية، تتمثل في عاملين أساسيين هما⁽¹⁾:

- زيادة سيولة السوق وتنوع أدوات الاستثمار، مع توفير المزيد من الفرص للباحثين الجدد عن التمويل؛

- البحث عن أدوات إدارة المخاطر، والتي ساهمت بشكل كبير في إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لخيارات المستثمرين.

مع منتصف ثمانينات القرن الماضي ظهرت الهندسة المالية، حيث دأبت بورصة وول ستريت (Wall Street) بالاستعانة ببعض الأكاديميين لتطوير منتجات سوق المال، لمواجهة المخاطر وتقليص القيود التشريعية والقيود التي يفرضها السوق وبيئة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر. وبعد قيام بعض البنوك البريطانية بفتح مكاتب استشارة لمساعدة وتوجيه مؤسسات الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها زبائنهم، وتوفير البديل الأمثل للتخلص من تلك المشكلات من جهة، ومحاولة تطوير منتجات أسواق المال من جهة ثانية، حيث عرفت هذه العملية بالهندسة المالية⁽²⁾.

ثانياً - مفهوم وأهمية الهندسة المالية التقليدية

عرف مفهوم الهندسة المالية تزامناً كبيراً اختلفت من خلاله التعاريف المقدمة من طرف الباحثين، ولعل هذا الاختلاف راجع إلى وجهات

¹ لحو بخاري ووليد العايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي: 23-24 فيفري 2011، ص03.

² هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمات، المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، يومي 01-02 ديسمبر 2010، ص08.

النظر التي قدم هذا المفهوم من خلالها، ولكن هذا التنوع في المفاهيم لم يقلل من أهميتها البالغة في إيجاد صيغ تمويلية مبتكرة.

1- مفهوم الهندسة المالية: يختلف مفهوم الهندسة المالية باختلاف آراء الباحثين ومطوري المنتجات المالية، حيث نجد العديد من التعاريف، وسنحاول التطرق إلى أهمها فيما يلي:

- الهندسة المالية من وجهة نظر الأسواق المالية: تعد مصطلحا يستعمل لوصف وتحليل البيانات المحصلة من الأسواق المالية بطريقة علمية ذات أسس رياضية، وذلك بغية استخدامها في تلك الأسواق، ويسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للأسواق المالية، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق. ويعتبر هذا مهما جدا بالنسبة للمتعاملين لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات.

- الهندسة المالية من وجهة نظر مؤسسات الأعمال: وهي الهندسة التي تعنى بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية⁽¹⁾.

وتعرف الهندسة المالية على أنها: " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل "⁽²⁾.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع: اتجاهات عالمية، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص 02.

² خنيوة محمد الأمين وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 03.

2- أهمية الهندسة المالية: تتمثل أهمية الهندسة المالية في كل من إدارة المخاطر وإدارة السيولة على النحو التالي:

أ- إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر على أنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع، إلى الحد الأدنى" (1).

ومن بين أهم أنواع المخاطر التي تغطيها المشتقات المالية مايلي (2):

- مخاطر أسعار السلع: حيث تتغير أسعار السلع مثل: البترول والغاز الطبيعي، الذهب، الحديد، الشعير، القطن.

- مخاطر العملات الأجنبية: تؤثر التغيرات في أسعار صرف العملات على كافة المنشآت المتعاملة بعملات تتجاوز الحدود المحلية (الوطنية)، وهذه التأثير له دور كبير في العمليات التجارية بالعملية الأجنبية.

- مخاطر أسعار الفائدة: تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على المبالغ النقدية المدفوعة كفايدة، والعكس بالنسبة للمقرض، خاصة إذا كان التزام الدين بسعر فائدة متغير وغير ثابت، والتغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على القيمة السوقية للدين المستحق الوفاء أو الاستثمار في الدين.

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص51.

² المحاسبة عن المشتقات المالية وتغطية المخاطر، مقال متوفر على موقع جامعة الملك عبد العزيز : <http://www.kau.edu.sa/Home.aspx> بتاريخ 2014/03/28.

- مخاطر التضخم وحدوث تغيرات في القيمة السوقية: ويمكن أن تنشأ التغيرات في القيمة السوقية من التغيرات في مخاطر أسعار السلع، أو مخاطر العملات الأجنبية، أو مخاطرة أسعار الفائدة.

ب- إدارة السيولة: عرفت المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية السيولة بأنها "مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود. فإذا كان يتوفر لاقتصاد ما سيولة، فإن الأفراد والشركات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجون إليها وبالأسعار التي يريدون، وذلك لأغراض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي"⁽¹⁾. كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها"⁽²⁾. ونظرا لأهمية السيولة في أداء مختلف العمليات والأنشطة والوفاء بمختلف الالتزامات، وجب على المؤسسات المالية أن توليها أهمية خاصة لأن نقص السيولة أو وجود فائض فيها لا يخدم المؤسسة حيث⁽³⁾:

• إذا كان هناك تغير في نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة بالزيادة: فإن هذا يؤدي إلى:

- احتمال خسارة العوائد المرجوة من هذا الاستثمار؛
- التأثير بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد؛

¹-http://ec.europa.eu/archives/economy_finance/inflation/glossary_en.htm 29/03/2014.

²-<http://www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/pdf/mmfsch6.pdf>. 29/03/14.

³ آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية- دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 01، الجزائر، 2011، ص 67.

- إن فائض السيولة في المؤسسة المالية يعبر عن عدم كفاءة إدارتها النقدية.

• إذا كان هناك تغير في نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة بالنقصان: فيؤدي إلى:

- إهدار فرص استثمارية قد لا تتوفر مرة أخرى؛
- قيام المؤسسة المالية بتغييرات في برامجها ومشاريعها الاستثمارية من أجل تفادي خسارة كبيرة، كان من الممكن تجنبها والحصول على فوائد وعوائد من وراء هذه المشاريع في الحالات العادية؛
- الإساءة إلى سمعة المؤسسة المالية.

ثالثاً- أهداف الهندسة المالية

تسعى الهندسة المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في الآتي¹:

1- التحوط: إن المقصود من التحوط هو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تحدث، أو هو "الاحتماء من خطر تقلبات الأسعار، سواء كانت أسعار المواد الأولية والبضائع، أم أسعار صرف العملات، أم أسعار الأوراق المالية" وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المالية التي جاءت بها الهندسة المالية.

إن الهدف الأساسي من عملية التحوط هو إدارة المخاطر والتحكم فيها، ويكون ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب التي تتركز في مجملها على التنويع في الأصول المالية، أو نقل المخاطر إلى أطراف أخرى من خلال الاستثمار في منتجات مبتكرة لهذا الغرض، أو عن طريق اجتناب هذه المخاطر كلياً كما هو معمول به في التأمين.

¹ آمال لعمش، مرجع سابق، 69.

2- المضاربة: تعتبر المضاربة عملية تداول الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من توقع الأسعار في المستقبل، اعتماداً على المعلومات التي يجمعها المضارب ويحللها، أو في بعض الأحيان التي يصنعها. أو هي: "بيع أو شراء صوريين لا بغرض الاستثمار، ولكن للاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير جداً، إذ ينخفض بشدة معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية وبين القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى".

ويختلف المضاربون باختلاف توقعاتهم بشأن أسعار الأصول المالية المتداولة، فنجد المضارب على الصعود وهو المضارب الذي يعتقد أن الأسعار تأخذ اتجاهاً تصاعدياً، فيقوم بشراء أوراق مالية في الوقت الحاضر على أن يبيعها بسعر مرتفع مستقبلاً محققاً ربحاً من الفرق بين السعرين؛ أما المضارب على الهبوط، فهو الذي يعتقد أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، فيقوم ببيع الأوراق المالية في الحاضر على أمل شرائها بسعر أقل في المستقبل.

3- المراجعة: تعتبر المراجعة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها، وذلك بسبب عدم توازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في سوق، ثم يبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن، وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين، وهذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة، وانخفاض الأسعار المرتفعة.

وتهدف الهندسة المالية من خلال استراتيجية المراجعة إلى ابتكار فرص مراجعة خالية من المخاطر في ظل سوق تتميز بعدم الكفاءة؛

بمعنى وجود تباين في الأسعار بين مختلف الأسواق، وبرغم ما يكتنف هذه العملية من مخاطر إلا أنها تعتبر فرصة لزيادة معدلات العائد المتوقعة وتخفيض تكلفة التمويل إلى مستوى معين من المخاطرة.

رابعاً- منتجات الهندسة المالية:

تسعى الهندسة المالية إلى ابتكار أدوات وآليات مالية جديدة تتلاءم والأهداف التي صممت من أجلها، وهذا ما ساهم في تنوع منتجاتها، ولعل أبرز أنواع المنتجات المالية التي لاقت رواجاً كبيراً هي عقود المشتقات الرئيسية والمنتجات المالية التقليدية.

1- عقود المشتقات الرئيسية⁽¹⁾: تتمثل عقود المشتقات الرئيسية في:

العقود الآجلة والعقود المستقبلية، عقود الاختيار وعقود المبادلة.

أ- العقود الآجلة والعقود المستقبلية: يعتبر عقداً آجلاً كل عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما، على أساس سعر يتحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق.

وعلى غرار العقد الآجل فإن العقد المستقبلي هو اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر محدد.

ب- عقود الاختيارات: وهي العقود التي توفر لمالكها حق شراء أو بيع كمية معينة من أصل ما، بسعر يحدد مقدماً مقابل دفع علاوة العقد، ويبقى هذا الحق صالحاً حتى تاريخ استحقاقه، ومشتري الخيار غير ملزم بممارسة حقه طالما لم يصل السعر في السوق إلى المستوى الذي يمكنه من تحقيق أرباح، ولا يخسر مشتري الخيار أمام محرر العقد إلا العلاوة، بينما يترك أمامه مجال الربح مفتوحاً.

¹ سحنون محمود ومحسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف 01، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 03.

ج- عقود المبادلة: وهي اتفاق بين طرفين أو أكثر نقدية على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين.

2- المنتجات المالية التقليدية: تتمثل المنتجات المالية التقليدية التي توفرها الهندسة المالية في كل من:

أ- شهادات الإيداع القابلة للتداول⁽¹⁾: بدأ إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول لأول مرة في نيويورك عام 1961، ثم أصدرت بعد ذلك (وبسبب النجاح الذي حققته) في نيويورك ولندن في عام 1966، وقد وصل عدد البنوك التي تتعامل بها إلى 250 بنكا دوليا. ويتم إصدار هذا النوع من الشهادات من طرف البنوك والمؤسسات المالية بطريقتين مختلفتين هما:

- الطريقة الأولى: يقوم البنك بالإعلان عن إصدار الشهادات، ومن ثم الدعوة إلى عملية الاكتتاب والتي تكون قبل موعد الإصدار، وبالتالي فإصدارها يكون لأمر المكتتب.

- الطريقة الثانية: يتم إصدار هذه الشهادات بناء على طلب الزبون، وذلك وفق الاتفاق الحاصل بن البنك وهذا الأخير بالنسبة للمبلغ والمدة وسعر الفائدة.

ب- اتفاقية إعادة الشراء: عبارة عن عملية بيع أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد، وذلك مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد وسعر محدد يذكر في الاتفاقية. والتسمية الشائعة لهذه الاتفاقية في أسواق النقد هي: اتفاقية الريبو (Repo)، والغالب أن تكون فترة لاستحقاق قصيرة الأجل، ولذا تصنف عمليات الريبو ضمن

¹ الأسواق المالية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص 113، مقال متوفر على الرابط:

<http://www.kantakji.com/media/7414/b314.pdf>, 29/03/2014.

العمليات المتداولة في أسواق النقد⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أنه يتم اللجوء إلى هذا النوع من العقود لتمويل العجز المؤقت الذي يمكن أن يتعرض له مختلف التجار، وبالتالي يكون هذا المنتج المبتكر وسيلة لتسهيل الحصول على التمويل في أي وقت من الأوقات.

ج- بطاقة الائتمان: لقد ظهرت بطاقة الائتمان لتكون ابتكاراً يضاف إلى قائمة الابتكارات في المجال المالي، حيث تعد بديلاً عن النقود، تحمل قيمة مالية محددة، وتستخدم في مختلف عمليات البيع والشراء، وبذلك أصبحت وسيلة لتسهيل التعامل في أي مكان وفي أي وقت.

وبطاقة الائتمان عبارة عن بطاقة تمنح من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين معها، حيث تحمل كافة المعلومات الخاصة بحاملها، وتمكنه من استعمالها في السحب من رصيده أو في تسديد أثمان السلع والخدمات التي يتلقاها، وحتى في بعض الأحيان في الحصول على قرض.

إن أول ظهور لبطاقة الائتمان كان سنة 1947 من قبل "The Flatbush National Bank" لتكون الانطلاقة من قبل العديد من المصارف والمؤسسات المالية في تقديم هذه الخدمة لعملائها، خاصة بعد القبول الذي عرفه هذا الابتكار المالي من قبل مختلف التجار،

¹ يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 04، مقال متوفر على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على الرابط:

<http://www.kantakji.com/media/9373/dr-yousif-al-shubaily-1.pdf>.29/03/2014

وتعتبر شركة "Dinners Club" أول شركة متخصصة في إصدار البطاقات حيث تأسست سنة 1951، وفي سنة 1970 ظهرت فكرة بطاقة الائتمان بمفهومها الربوي، أي أن هذه البطاقة تؤدي فكرة القرض بفائدة ثابتة على رصيد البطاقة.

المحور الثاني: الهندسة المالية الإسلامية

تواجه الصيرفة الإسلامية العديد من التحديات من أجل مواكبة مختلف التطورات في الاقتصاد الإسلامي، وهذا ما جعل الاقتصاديين الإسلاميين يبحثون عن طرق وأدوات مبتكرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني صيغ تمويلية ومنتجات مالية حديثة في ظل ضوابط الشريعة الإسلامية، وكل هذا ساهم في بروز الهندسة المالية الإسلامية كحل وطريق لتذليل مختلف الصعوبات والعقبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً- مفهوم وخصائص الهندسة المالية الإسلامية

للهندسة المالية الإسلامية مفاهيم وخصائص تميزها عن نظيرتها التقليدية، سنتطرق إليها من أجل الوقوف على مدى توافق واختلاف كل من المنظور التقليدي والإسلامي للهندسة المالية.

1- مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: توجد العديد من التعاريف التي تناولت الهندسة المالية، والتي تم تناول أهمها في المحور الأول، وسنورد الآن أهم تعريف للهندسة المالية الإسلامية:

- تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها " مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم، التطوير والتنفيذ لكل من الأدوات

والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف⁽¹⁾.
يشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية⁽²⁾:

- ابتكار وتطوير مجموعة من الأدوات والآلية التمويلية الجديدة؛
 - البحث عن حلول لإشكالية السيولة والديون من طرف الإدارة التمويلية؛
 - الابتعاد قدر الإمكان عن المعاملات المشبوهة وذات النصوص الظنية، والعمل بمختلف التعاملات والصيغ الإسلامية المتفق عليه.
- من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي من حيث الجوهر فكلا المفهومين يحث على الابتكار والتطوير من أجل الوصول إلى أدوات وصيغ مالية جديدة تساهم في حل مشكلات التمويل، ولكن يوجد اختلاف كبير من ناحية الغاية والوسيلة فالهندسة المالية الإسلامية موجهة من أجل حماية جميع الأطراف المشاركة في العملية التمويلية من الظلم والباطل وتحقيق الصالح العام، وكل هذا في ظل ضوابط الشريعة الإسلامية.

2- خصائص الهندسة المالية الإسلامية: إن الهدف الأساسي للهندسة المالية بصفة عامة هو إيجاد منتجات وأدوات مالية جديدة من أجل

¹ حمزة علي ونعجة عبد الرحمان، الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية- آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 08-09 ديسمبر 2013، ص03.

² عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2012، ص17.

تحسين وتطوير المنتجات القائمة، غير أن الهندسة المالية الإسلامية تتميز بخاصيتين أساسيتين لا يمكن الاستغناء عنهما نظرا لدورها الفعال في ضبط العملية الابتكارية والإبداعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وهما⁽¹⁾:

أ- المصادقية الشرعية: وتعني أنه لا بد للمنتجات الإسلامية أن تكون موافقة للشّرع بأكبر قدر ممكن، وهذا بالابتعاد قدر الإمكان عن الخلاف الفقهي، فليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما هو التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، ومن هنا كان لزاما علينا التفريق بين ما هو جائز شرعا، وما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية، فهي تطمح إلى منتجات وآليات نموذجية، بحيث أن الشّرع قابل للتطبيق لكل زمان ومكان، أي أن الحلول التي تقدمها الهندسة المالية الإسلامية لا بد أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي.

ب- الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك الميزة التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، حيث ينبغي لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار السلبية، ويمكن لهذه المنتجات زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات

¹ صالح مفتاح وريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص228.

وتكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمة.

ثانياً- المبادئ والضوابط الشرعية الحاكمة للهندسة المالية الإسلامية

إن لكل مفهوم مجموعة من المبادئ التي يجب أن يركز عليها وسنشير هنا إلى مجموعة من المبادئ التي يجب على الهندسة المالية الإسلامية الالتزام بها من أجل استفادة جميع الأطراف، وهذا كله في ظل ضوابط الشريعة الإسلامية.

1- مبادئ الهندسة المالية الإسلامية: للهندسة المالية الإسلامية أربعة مبادئ حددها السويلم، اثنان منها يتعلقان بالأهداف: مبدأ التوازن ومبدأ التكامل، واثنان يختصان بالمنهج: مبدأ الحل ومبدأ المناسبة، وهي كالتالي⁽¹⁾:

أ- مبدأ التوازن: ويقصد به مراعاة جميع المصالح الشخصية والاجتماعية وكذا الاقتصادية (الربح) بالإضافة إلى المساهمات الخيرية والإنسانية، فالشريعة الإسلامية قد وازنت بين جميع المصالح.

ب- مبدأ التكامل: ويتجلى هذا المبدأ في عملية تطوير المنتجات المالية، من خلال الربط بين كل الاعتبارات الموضوعية التي تساهم في خلق الأرباح، دون إهمال جانبي الزمن والمخاطرة.

ج- مبدأ الحل: يشترط في عملية تطوير وابتكار المنتجات المالية موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، انطلاقاً من قاعدة الأصل في

¹ بوعافية رشيد ومزيود إبراهيم، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009، ص18-19.

المعاملات الإباحة والجواز والأصل في العبادات الوقف.

وفي سياق هذا المبدأ فإن أصول المبادلات المالية المحظورة ترجع إلى أحد أمرين هما: الربا والغرر، فالربا يرجع إلى الظلم، والغرر يرجع إلى الجهل، وقد جمعهما الله - عز وجل - في قوله تعالى (وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) سورة الأحزاب 72.

ومشكلة الفوائد الربوية أنها تفصل بين التمويل والتبادل الحقيقي، ويترتب على هذا انفصال واستقلال نمو المديونية عن معدل نمو الناتج الحقيقي، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى أن تصل إلى درجة لا يمكن الوفاء بالديون المتراكمة.

د- مبدأ المناسبة: فلا بد أن يكون هناك تناسب بين محتوى العقد والهدف الذي أبرم من أجله.

2- الضوابط الشرعية للهندسة المالية الإسلامية: وتتمثل هذه الضوابط التي نصت عليها مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة والقواعد الفقهية، فيما يلي⁽¹⁾:

أ- ضابط تحريم الربا: والربا لغة هو الزيادة والنماء، والمقصود به هنا الزيادة على رأس المال، قلت أو كثرت، وهو محرم شرعا، وهو نوعان:

- ربا القرض (النسيئة): وهو الذي يكون بسبب التأخير أو التأجيل، وهو الزيادة في القرض لقاء تأجيله.

- ربا البيوع (الفضل): وهو الزيادة في أجد البدلين المتجانسين على الآخر في مبادلة فورية.

ويعتبر بحث الربا مشبعا من الناحية لشرعية ومؤصلا في كتب الفقه الإسلامي، ولكن الخوض فيه ليس بالأمر السهل خاصة بالنسبة لغير

¹ حمزة علي ونعيجة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص6-7.

الملمين بالعلوم الشرعية، لهذا نجد العديد من الباحثين الاقتصاديين حولوا إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب واللغة العلمية المعاصرة.

ب- ضابط تحريم الغرر: والغرر لغة هو الخطر والخديعة والتعرض للتهلكة، أما اصطلاحاً فهو الجهل بحصول المعقود عليه، والجهل بصفته ومقداره وعدم القدرة على تسليمه، وهو محرم شرعاً، وينفرع إلى الجهل بذات المحل، جنسه ونوعه، مقداره وأجله، عدم القدرة على التسليم، والتعاقد على المعدوم وعدم رؤية المحل.

ج- ضابط حرية التعاقد: والمقصود به إطلاق الحرية للناس والمتعاملين في أن يعقدوا من العقود ما يشاؤون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدتين إلا بقيد واحد، وهو عدم اشتغال عقودهم على أمر محرم بنص أو بمقتضى قاعدة شرعية ترتفع إلى درجة القطع واليقين، وإن اشتملت العقود على أمر محرم شرعاً فهي فاسدة ولا يجوز الوفاء بالجزء المحرم منها.

د- ضابط التيسير ورفع الحرج: وقد عبر العلماء عن هذا الضابط بقولهم " المشقة توجب التيسير "، ويظهر أثر هذه القاعدة جلياً في التكاليف الشرعية، حيث جعل الله سبحانه وتعالى باب التعاقد مفتوحاً أمام العباد وجعل الأصل في هذا الباب الإباحة، ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

هـ- ضابط الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسلّة): الاستحسان هو باب لحرية التعاقد، وهو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير وجود نص يعارضه أو يثبتّه، بل يرجع فيه إلى الأصل العام وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع، أما المصالح المرسلّة فهي الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل من الشريعة الإسلامية

بالغائها، ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المصالح لا يؤدي إلى المفساد من جهة، ومن جهة أخرى أن المصالح المرسله تختلف باختلاف أحوال الشخص الواحد، فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكماً يناسبها فقد تتناقض أحكام الشريعة، وذلك لا يجوز في الشرع⁽¹⁾.

و- ضابط التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: وباختصار فإن بيعتين بين طرفين تكون محصلتها بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وبالتالي فإن الحكم يكون تابعا لحكم البيعة الثالثة فإن كانت محرمة فذلك البيعتين، وإن كانت مقبولة شرعا فلا حاجة إلى البيعتين.

ن- ضابط انتفاء الحيل الفقهيّة المحرمة: وهي تصرفات مشروعة في ذاتها يأتي بها المكلف ليبطل حكما شرعيا، و عن أب هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فاستحلوا محارم الله بأدنى الحيل ".

ثالثا- أهمية ومتطلبات الهندسة المالية الإسلامية

1- أهمية الهندسة المالية الإسلامية: تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في النقاط التالية⁽²⁾:

- ابتكار منتجات إسلامية جديدة مما يؤدي إلى تدعيم استقطاب الأموال، وبالتالي الزيادة في القدرة التمويلية للمؤسسات المالية الإسلامية؛

- توزيع المخاطر نظرا لتنوع أشكال الاستثمارات وآجالها، ويمكن اعتبار صناديق الاستثمار أداة من بين الأدوات التي تساهم في توزيع

¹ صالح مفتاح وريمة عمري، مرجع سابق، ص 230.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2008، ص 112-113.

- المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها، وبالتالي تحقيق رغبات مختلف المستثمرين؛
- القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري من أجل دعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين، وبالتالي إمداد الجهات المعنية بالمعلومات والبيانات المطلوبة؛
- المساهمة في تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

2- متطلبات الهندسة المالية الإسلامية: توجد أربع متصلبات أساسية من أجل تحقيق الهندسة المالية الإسلامية، تتمثل في⁽¹⁾:

أ- الوعي بالسوق: باعتبار أن الهندسة المالية تهدف الى تلبية الاحتياجات المتنوعة لمختلف الأعوان الاقتصاديين، فلا بد على مطوري منتجاتها المبتكرة من أن يكونوا على إطلاع تام بالحاجات التي يتطلبها السوق، وهذا ما يقصد به بالوعي بالسوق.

ب- الإفصاح: يتحدد الإفصاح في الأدوات والطرق التي تطور من أجل بيان بعض المعاملات بهدف الحد من أي تلاعب أو مضاربة أو أي عملية خارج نطاق الشريعة الإسلامية.

ج- المقدرة: ونقصد بها وجود قدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.

د- الالتزام: والمقصود منه الالتزام بالشريعة الإسلامية، حيث أنه يمكن أن تتشارك الهندسة المالية الإسلامية مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، بينما الالتزام بالشريعة الإسلامية فيعتبر خاصا بالهندسة المالية الإسلامية.

¹ صالح مفتاح وريمة عمري، مرجع سابق، ص 231.

رابعاً- منتجات الهندسة المالية الإسلامية

من أبرز ما قدمه الباحثين الاقتصاديين الإسلاميين كمنتجات للهندسة المالية الإسلامية: الصكوك الإسلامية، المشتقات المالية الإسلامية والتصكيك الإسلامي (التوريق).

1- الصكوك الإسلامية: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله⁽¹⁾.

أ- خصائص الصكوك الإسلامية: ومن أهم الخصائص المميزة لهذه الصكوك نذكر ما يلي⁽²⁾:

- يملك المستثمرون في الصكوك الإسلامية (القابلة للتداول) أصول حقيقية سواء كانت أعياناً أم منافع أم خدمات؛
- يتحمل المستثمرون جميع المخاطر المرتبطة بالأصل، باعتبارها شركة قائمة على الربح والخسارة؛
- لا يمكن تداول الصكوك التي تستثمر بصيغ مولدة للديون مثل عقود المراجحة والسلم.

ب- أنواع الصكوك الإسلامية: ويوجد العديد من أنواع الصكوك الإسلامية نذكر منها:

¹ نفس المرجع، ص 232.

² حنان العمرأوي، فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 301.

- أوراق مالية قائمة على عقود المشاركة: تتمثل في صكوك المضاربة والمشاركة؛
 - أوراق مالية قائمة على عقود البيع: تتمثل في صكوك المربحة والسلم والاستصناع؛
 - أوراق مالية قائمة على عقود الإجارة: تتضمن صكوك الإجارة.
- 2- المشتقات المالية الإسلامية:** تعتبر المشتقات المالية في شكلها الحالي محرمة شرعا، لكن باستخدام الهندسة المالية الإسلامية يمكن التوصل إلى مجموعة من البدائل المبتكرة تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية لكنها تكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال⁽¹⁾:

- أ- **التكليف الشرعي لعقود الخيارات:** وهي عقود تعطي لمالكها الحق في الاختيار وليس الالتزام بالبيع أو الشراء، وهي محددة بتاريخ مسبق، وهي محرمة شرعا، وتوجد فروق جوهرية بين الخيارات الشرعية والخيارات المتداولة في الأسواق المالية، ويرى العديد من الباحثين الاقتصاديين الإسلاميين أن عقد الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت الحاضر يندرج تحت عدد من العقود والتكيفات الفقهية منها:
- **عقد خيار الشراء (بيع العربون):** أجاز الحنابلة هذا النوع من البيوع على خلاف رأي جمهور العلماء (الحنفية، المالكية والشافعية)، وللايضاح يمكن أخذ عملية شراء السيارات من الأسواق الموازية حيث: يقوم المشتري بتقديم عربون للبائع يعبر عن صدق نية شرائه لهذه السيارة، ويصبح هذا المبلغ ملكا للبائع في حالة تخلف المشتري عن عملية الشراء في الوقت المحدد. تأخذ هذه العملية صفة الإلزامية العرفية

¹ صالح مفتاح وريمة عمراوي، مرجع سابق، ص 233-234. وللإطلاع أيضا: كمال توفيق، نحو سوق مالية إسلامية، مقال متوفر على الموقع: www.Kantakji.com.

في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يتنعم عن تنفيذ عملية البيع، بينما المشتري فله الخيار خلال المدة المتفق عليها.

- عقد خيار البيع (التزام، ضمان أو كفالة): على الرغم من الاجتهادات الكبيرة في هذا النوع من العقود، إلا أن الأرجح من أقوال الفقهاء جواز أخذ الأجرة على الالتزام أو الضمان أو الكفالة، لاسيما إذا وجد مجال في ظل ضوابط الشريعة تتحقق من خلاله المصلحة وتدرأ به المفسدة لجميع الأطراف.

ب- التكيف الشرعي للعقود المستقبلية: تتميز العقود المستقبلية بتحديد أحد السلع ذات مواصفات محددة بسعر معين تسلم في أجل مستقبلي يتفق عليه الطرفان، لذلك اكتست هذه المبادلات حلة غير شرعية تتمثل ملامحها في⁽¹⁾:

- تشبه هذه العملية بيع الكالئ بالكالئ التي أجمع الفقهاء على عدم شرعيتها لتأخير تسليم البضاعة والسداد (الثن والمثن) إلى أجل مستقبلي معروف.

- السلعة محل العقد تباع قبل قبضها، وهذا محرم إذا بيع بأكثر من قيمته لأنه يتضمن ربح ما لا يضمن.

- تعتمد العملية على المضاربة المستقبلية التي تشبه المقامرة، أين يعتمد الربح الذي يتحصل عليه أحد الأطراف على الفرق بين الارتفاع المستقبلي للسعر أو انخفاضه مقارنة بالأسعار الحالية، لذلك تعتبر صفقات خيالية تبني بنودها على كميات وهمية غير منتجة.

ولعل أقرب صيغة من الناحية الشرعية لمثل هذه العقود هي عقد الاستصناع.

¹ يوسف الشبيلي، الاستثمار في الأسهم والسندات، ص 14-15، مقال متوفر على الموقع الرسمي للدكتور يوسف بن عبد الله الشبيلي: www.shubily.com

ج- التكيف الشرعي للعقود الآجلة: إذا كانت السلع طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة، فإن العقود الآجلة في هذه الحالة هي أشبه ما يكون بعقود السلم الجائزة شرعا، حيث أنه يوجد تشابه كبير بين عقد السلم والعقود الآجلة، فهناك عقد بيع يتفق فيه الطرفان على بيع بئمن معلوم بتأجيل في تسليم السلعة الموصوفة وصفا مضبوطا على أجل معلوم، وهي تختلف عن عقد السلم في عدة أمور منها:

- رأس المال في العقود الآجلة لا يدفع معجلا بل يقتصر على دفع نسبة منه، فكأن البديلين فيه مؤجلين؛

- أنه لا غرض للبائع أو المشتري بالسلعة، إنما غرضهما تحقيق الربح.

3- التصكيك الإسلامي (التوريق): تمثل عمليات التوريق للأصول المختلفة التي تتمتع بها المؤسسات المالية الإسلامية أحد الأدوات المالية قصيرة الأجل الهامة، والتي يمكن الاستفادة منها على مستوى إدارة المطلوبات والموجودات بصورة مثلى، ويقصد بالتصكيك هنا عملية تحويل جزء أو مجموعة من الأصول - غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به - التي تمتلكها المؤسسة إلى أوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة، وعبر التوريق يمكن للمؤسسات المالية ولوج سوق النقد للاستفادة منه في توفير السيولة إلى جانب إدارة المخاطر من أجل تحقيق أهدافها بدقة⁽¹⁾.

والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات بين عملية التوريق التقليدي والتصكيك الإسلامي:

¹ بوعافية رشيد ومزيود إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 13-14.

جدول رقم (01): الفرق بين عمليات التمويل التقليدي والتصكيك الإسلامي

وجه المقارنة	التمويل التقليدي	التصكيك الإسلامي
محل العملية	- تمويل القروض (الديون) المدرة للفوائد. - تمويل مختلف الديون كديون الدول، قروض الإسكان، قروض البطاقات الائتمانية وقروض السيارات... إلخ.	- تصكيك الأصول العينية الحقيقية المدرة للدخل. - تصكيك الأصول الحلال كالمناقص الناتجة من تأجير العقارات، والخدمات وحقوق الامتياز.
ضابط الإصدار	- أوراق مالية توافق المعايير والقوانين الوضعية.	- صكوك تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تخضع في هيكلتها إصدارها لهيئة رقابة شرعية.
التدفق النقدي	- يحكمه ضابط الربح والمخاطرة.	- يحكمه الضوابط الأخلاقية.
تحمل المخاطر	- يتحملها المستثمرون.	- يتشارك فيها جميع الأطراف على أساس الغنم بالغرم.
الضمانات	- تعطى الضمانات لبعض المستثمرين على حساب آخرين.	- تعطى الضمانات لكل المستثمرين على حد سواء.
نوع النشاط الممول	- يستخدم في تمويل نشاطات شراء الديون.	- يستخدم في تمويل النشاطات الإنتاجية، عمليات شراء وبيع الأصول الحقيقية وخلق فرص تمويل مفيدة اجتماعيا.
ميزاته	- مخاطر عالية. - معاملات تشبه القمار. - درجات عالية من الشك. - الغرر والغش.	- مخاطر غير محسوبة. - معاملات مضمونة نسبيا. - بعيد عن التكليس والغش.
أهداف المستثمر	- أهداف قصيرة الأجل وضيقة الرؤية.	- أهداف طويلة الأجل وواسعة الرؤية.
نمو الاقتصاد	يساهم في نمو الاقتصاد المالي.	يساهم في نمو الاقتصاد الحقيقي.

المصدر: يوسفات علي وبوزيان رحمانى هاجر، التمويل وأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، 05-06 ماي 2009، ص16.

المحور الثالث: مداخل ومزايا الهندسة المالية الإسلامية مقارنة بالهندسة المالية التقليدية

على عكس الهندسة المالية التقليدية تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من المداخل والمزايا التي تمنحها خصوصية تنفرد بها، وتؤدي بها إلى ابتكار صيغ وأدوات ومنتجات مالية جديدة وبأقل مخاطرة ممكنة، تجنبها الوقوع في الأزمات المالية المفلسة، وهذا كله في إطار الشّرع الإسلامي الحنيف.

أولاً- مداخل الهندسة المالية الإسلامية

كما أن لكل علم ومفهوم مدخل، فإن للهندسة المالية مدخلين رئيسيين هما⁽¹⁾:

1- مدخل المحاكاة: وهو يعني التحديد المسبق للنتيجة المرجوة والمطلوبة من منتج صناعة الهندسة المالية الإسلامية، وعادة ما تكون نفس النتيجة التي يحققها المنتج التقليدي، وبعيدا عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات، فهي تثير جدلا كبيرا من حيث الطريقة التي تتبناها وتتبعها، والتي دائما تكون قائمة على التقليد للمنتجات المالية التقليدية، ومن أبرز مميزات هذا المدخل:

- المرونة واختصار الوقت في عملية تطوير وابتكار منتجات جديدة، وذلك بأقل جهد ممكن؛

- العمل على تقليد مختلف المنتجات ذات الرواج في السوق ومتابعتها. ومن بين أبرز سلبياته اعتباره الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية ولا قيمة اقتصادية ترجى من ورائها، وهذا ما يجعل مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية محل شك وريب لدى الزبائن، وتعتبر المنتجات المالية

¹ حنان علي موسى وخنيوة محمد الأمين، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011، ص ص 657-659.

الإسلامية المقلدة للمنتجات المالية التقليدية أكثر كلفة وتؤدي نفس الهدف. بالإضافة إلى أن التقليد يجر الهندسة المالية الإسلامية إلى فقدان شخصيتها ويجعل منها تابعا للهندسة المالية التقليدية. إضافة إلى ذلك فإن المنتجات المالية التقليدية تناسب الهندسة المالية التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، وبالتالي فإن محاكاة هذه المنتجات يستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية، بحيث تصبح الهندسة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الهندسة المالية التقليدية.

وفي الأخير لا يمكننا القول أن كل المنتجات الخاصة بالهندسة المالية التقليدية لا تناسي الهندسة المالية الإسلامية، ولكن كان لزاما على الباحثين الاقتصاديين الإسلاميين الأخذ بما يتلاءم مع متطلبات الشريعة الإسلامية في الهندسة المالية التقليدية وتطويره إلى منتجات جديدة بعيدة عن تقليد ومحاكاة الهندسة المالية التقليدية.

2- مدخل الأصالة والابتكار: ويعتمد هذا المدخل على البحث عن الاحتياجات الفعلية والحقيقية للزبائن ومن ثم العمل على خلق وتطوير المنتجات المالية المناسبة لها والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر هذه الطريقة أكثر كلفة من مدخل التقليد والمحاكاة من جهة، وأكثر جدوى وإنتاجية من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على نظرية التكلفة غالبا تكون مرتفعة في بداية التطبيق ثم بعد ذلك تنخفض.

وفي الأخير يمكننا القول أن هذا المدخل يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، ويسمح لها بالاستفادة من منتجات الهندسة المالية التقليدية في ظل خاصية المصادقية الشرعية، وكل هذا يؤدي إلى وجود صناعة مالية إسلامية قوية.

ثانيا- المزايا التي توفرها الهندسة المالية الإسلامية مقارنة بالهندسة المالية التقليدية:

يوفر التطبيق الجيد للهندسة المالية الإسلامية مزايا عديدة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أهمها⁽¹⁾:

1- توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية: الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر القدرة على إيجاد المنتجات البديلة للمنتجات المالية التقليدية في بيئة تفقر إلى محفزات الإبداع، بالإضافة إلى ندرة الأفراد المبدعين، والحاجة إلى ثقافة المؤسسات المالية الإسلامية وتفهمها للإبداع، ومدى اهتمامها بعمليات البحث والتطوير، ومدى إلمام المبدعين

المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصل وغيرها، فهي إذن بيئة متكاملة يجب النظر إليها من خلال كل مكوناتها دون إغفال أهمية أي منها.

2- تجنب التقليد لمنتجات البنوك التقليدية: التقليد هو البديل الوحيد للإبداع في غياب الهندسة المالية الإسلامية وعجز المؤسسات المالية عن ابتكار منتجات مالية إسلامية وتطويرها حتى تنافس مع نظيرتها التقليدية، ولكن في المقابل يجب عدم تحميل المؤسسات المالية الإسلامية ما لا تحتمل، فهي تعمل وفقا للشريعة ولكن ضمن نظم اقتصادية تقليدية، وهو أمر يفرض عليه عددا كبيرا من التحديات أمام استخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية الأصلية، ويجبر تلك

¹ عثمان ظهير، نتائج الهندسة المالية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع والبحث والتطوير، مقال منشور على الموقع: <http://www.my.mec.biz/t43257.html#.Uznag3ZtHIU>. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/28.

المؤسسات على استخدام بعض المنتجات التقليدية بعد تأطيرها بإطار شرعي، كما أن مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية التي من المفترض فيها أن تتحمل جزء من أعباء البحث والتطوير لم تقم بواجبها حتى الآن على أتم وجه.

خاتمة

بعد عرض مفهوم الهندسة المالية ومعرفة مدى ارتباطها بالمشتقات المالية وتحديد المنظور الإسلامي لها، بالإضافة إلى استعراض أهم مداخلها ومزاياها، يأمل الباحثان من خلال هذه الدراسة النظرية أن تكون انطلاقة لعدد من البحوث والدراسات العلمية التي يتم التركيز فيها على الهندسة المالية الإسلامية بمختلف منتجاتها كبديل للهندسة المالية التقليدية.

وتوصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تعتبر البديل الأمثل لتطوير وتوفير منتجات مالية مبتكرة تلبي مختلف الاحتياجات المالية للمستثمرين، مع ضمان عدم وجود أية مخاطر أو غرر أثناء إبرام عقودها، والتي كانت سببا من أسباب تميز الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، كما يرى الباحثان أنه ما لم تنتهج المؤسسات المالية طريقا واضح الرؤية والمعالم في سبيل تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وذلك بواسطة ابتكار وتطوير منتجات وخدمات تراعي المقاصد الشرعية في الأموال، وتحقق الكفاءة الاقتصادية، مسترشدة بالزخم الفكري الذي أورده الفقهاء والباحثين في الاقتصاد الإسلامي، فإنها ستبقى أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية، وهو ما قد يؤدي بها إلى الانحراف عن الطريق السليم، وتوفر

الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من المنتجات بالاعتماد على ضوابط الشريعة الإسلامية الحنيفة والتي تساهم في تجنب وتخطي مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية بالنظر إلى اعتدال وانضباط قواعدها، ويقول الله - عزّ وجل - " وأحلّ الله البيع وحرم الربا " (البقرة -275).

قائمة المراجع:

- سورة البقرة، الآية 275.
- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2008.
- بوعافية رشيد ومزيود إبراهيم، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009.
- حمزة علي ونعجة عبد الرحمان، الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية- آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 08-09 ديسمبر 2013.
- حنان العمراوي، فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
- حنان علي موسى وخنيوة محمد الأمين، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011.
- كمال توفيق، نحو سوق مالية إسلامية، مقال متوفر على الموقع: www.Kantakji.com
- صالح مفتاح وريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

- عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2012.
- عثمان ظهير، نتائج الهندسة المالية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع والبحث والتطوير، مقال منشور على الموقع: <http://www.my.mec.biz/t43257.html#.Uznag3ZtHIU> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/28.
- يوسف الشبيلي، الاستثمار في الأسهم والسندات، مقال متوفر على الموقع الرسمي للدكتور يوسف بن عبد الله الشبيلي: www.shubily.com
- الأسواق المالية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مقال متوفر على الرابط: <http://www.kantakji.com/media/7414/b314.pdf>. 29/03/2014
- المحاسبة عن المشتقات المالية وتغطية المخاطر، مقال متوفر على موقع جامعة الملك عبد العزيز: <http://www.kau.edu.sa/Home.aspx> بتاريخ 2014/03/28.
- آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف 01، الجزائر، 2011.
- خنيوة محمد وحنان موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.
- سحنون محمود ومحسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف 01، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- عبد الكريم أحمد قندوز، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع: اتجاهات عالمية، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010.

- لحلو بخاري ووليد العايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.
- هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمات، المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، الاردن، يومي 01-02 ديسمبر 2010.
- يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مقال متوفر على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على الرابط:
 - <http://www.kantakji.com/media/9373/dr-yousif-al-shubaily-1.pdf> . 29/03/2014
 - http://ec.europa.eu/archives/economy_finance/inflation/glossary_en.htm. 29/03/2014.
 - http://www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/pdf/mmf_sch6.pdf. 29/03/14.